الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
مكتب الملك
ص. 555
قصر الرفاع
مملكة البحرين

الموضوع: رسالة لدعم النزلاء المحكوم عليهم بالإعدام في البحرين وعائلاتهم.

29 مايو 2023

الى ملك مملكة البحرين،

نكتب إلى حضرتكم لحثكم على اتخاذ إجراءات لضمان وفاء حكومة البحرين بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان ردًا على تقارير الاستخدام المفرط للقوة وكذلك العقوبة القاسية أو اللاإنسانية والمهينة وغيرها من تقارير عن سوء المعاملة الناجمة عن الاعتداءات الجسدية المبلغ عنها في حوالي 17 مايو 2023 من قبل عائلات السجناء المحكوم عليهم بالإعدام المحتجزين في سجن جو.

وفقًا لتقارير صحفية في 19 مايو 2023، أن وحدة التحقيق الخاصة في البحرين بدأت تحقيقًا في هذه المسألة بعد إخطار من النيابة العامة ومكتب الأمانة العامة للتظلمات. وبحسب ما ورد قادت الشرطة القضائية التحقيق الذي سيبحث في ديناميكيات الحادث، ويفحص التقارير الطبية للنزلاء ويجمع لقطات كاميرات المراقبة من المنشأة.
نعتقد أن الأدلة تشير إلى أن التحقيق الذي أجرته وحدة التحقيق الخاصة لا يمكن ولن يفي بمستوى الاستقلالية الذي يتطلبه هذا التحقيق.

خلص بحث أجرته منظمة العفو الدولية عام 2016 إلى ما يلي:
"[ج] دعم تفويضهم وصلاحياتهم ومواردهم - والتدريب والمساعدات الأخرى والدعم التي تلقوها من وكالات الأمم المتحدة والمملكة المتحدة - يمكن ويجب أن تكون أمانة التظلمات ووحدة التحقيق الخاصة أكثر فاعلية بكثير في ضمان المساءلة مما ثبت أنه مع الأخذ بعين الاعتبار المعوقات السياسية والقضائية التي يواجهونها في البحرين. عليهم أن يفعلوا ذلك على وجه السرعة إذا لم يفقدوا المصداقية في البحرين، على الأقل بين أولئك الذين يجب أن يكونوا أولويتهم الأولى والوحيدة - أولئك الذين يعانون من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على يد الحكومة وقواتها الأمنية [...] "

في عام 2017 ، في الفقرة 28 من الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في 29 مايو 2017 بشأن التقريرين الدوريين الثاني والثالث للبحرين ، تعرب اللجنة عن:
"[ج] نشير إلى أن هذه الهيئات [بما في ذلك وحدة التحقيقات الخاصة] ليست مستقلة، وأن صلاحياتها غير واضحة ومتداخلة، وأنها ليست فعالة بالنظر إلى أن الشكاوى تمر في نهاية المطاف من خلال وزارة الداخلية. ويساورها القلق أيضا من أن أنشطتهم كان لها تأثير ضئيل أو لم يكن لها أي تأثير، وأن السلطات قدمت معلومات لا تذكر فيما يتعلق بنتائج أنشطتها. وتشعر اللجنة بالقلق كذلك إزاء الثغرات الموجودة في آليات الشكاوى القائمة حيث يتعين على نزلاء السجون تقديم شكاوى تتعلق بالتعذيب أو سوء المعاملة من خلال حراس السجن أو مدير السجن أو نائب المدير. الأمر الذي لا يضمن تقديم الشكاوى إلى المختص. سلطات [...]"

في الفقرة 29 ، دعت اللجنة إلى:
"(أ) ضمان استقلالية جميع الآليات المخولة النظر في شكاوى المحتجزين رهن المحاكمة والسجناء المدانين في جميع أماكن الاحتجاز"؛ (ب) ضمان إجراء تحقيق سريع وفعال ونزيه في جميع التقارير المتعلقة بالتعذيب أو سوء المعاملة من قبل آلية مستقلة لا توجد فيها علاقة مؤسسية أو هرمية بين المحققين والجناة المزعومين؛ (ج) ضمان إيقاف جميع الأشخاص الخاضعين للتحقيق لارتكابهم أعمال تعذيب أو سوء معاملة عن واجباتهم على الفور وإيقائهم كذلك طوال فترة التحقيق، مع ضمان مراعاة مبدأ افتراض البراءة [...] "

أخيرًا، في تقرير أبريل 2021، مراجعة للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين ، وجد مركز البحرين لحقوق الإنسان ما يلي:
"لقد أخفقت وحدة التحقيق الخاصة في دعم مبدأ" مسؤولية الرئيس" على الرغم من أن اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق وجدت أن قوات الأمن البحرينية" اتبعت ممارسة منهجية لسوء المعاملة الجسدية والنفسية، والتي ترقى في كثير من الحالات إلى حد التعذيب، فيما يتعلق بعدد كبير من الأشخاص. عدد المحتجزين لديها ". وفقًا لبروتوكول اسطنبول، الذي من المفترض أن تلتزم به وحدة التحقيق الخاصة، فإن "الوجود الواضح لنمط من الانتهاكات" هو أحد العوامل التي "تدعم الاعتقاد بأن الدولة متورطة في التعذيب". ومع ذلك، لم تتم مساءلة أي مسؤول رفيع المستوى، حيث كانت معظم المحاكمات لضباط ذوي رتب متدنية. ثانيًا، عدد القضايا المحالة إلى المحاكم الجنائية من قبل وحدة التحقيقات الخاصة منخفض مقارنة بإجمالي عدد الشكاوى، حيث كان المعدل منخفضًا يصل إلى 2.9٪ [...] "

كما تعلمون، في بيان عاجل صدر في 16 مايو، قالت العائلات أن أفراد الأسرة المحتجزين اتصلوا بهم في محنة، وكشفوا أن أحبائهم وصفوا كيف أساء حراس السجن إليهم، مما أدى إلى إصابات بين بعض السجناء. حتى كتابة هذه الرسالة، لم تكشف السلطات عن حجم هذه الإصابات للعائلات. بالإضافة إلى ذلك، أكد المسؤولون أنهم أبعدوا محمد رمضان وحسين مرزوق من المنشأة، دون ذكر المكان الذي تم نقلهما إليه.

تشعر العائلات بالقلق إزاء سوء المعاملة والتعذيب المستمر الذي يواجه أحبائهم أثناء عزلهم عن العالم الخارجي. مثل هذه التقارير، إلى جانب الحرمان من الحق في الاتصال بالعائلات منذ بداية هذا الأمر، يشكل كل منها انتهاكًا لحقوق الإنسان. في ضوء القلق العالمي والمحلي بشأن وضع واستقلالية وحدة التحقيقات الخاصة فيما يتعلق بهذا التحقيق، ندعو حكومة البحرين إلى دعوة الخبراء المعنيين من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لقيادة التحقيق وضمان نزاهته وشرعية تقييم السلطات لهذا الأمر.

فيما يتعلق بعقوبة الإعدام في البحرين، نذكر أنه في يناير 2017، تم إعدام ثلاثة أشخاص متهمين بقتل ثلاثة من ضباط الشرطة. وبحسب ما ورد كانت المحاكمة معيبة. على مدى السنوات القليلة الماضية، منذ رفع الوقف الاختياري بحكم الواقع لمدة سبع سنوات على فرض عقوبة الإعدام، أصدرت حكومة البحرين عددًا متزايدًا من أحكام الإعدام، حيث يواجه 27 فردًا حاليًا عقوبة الإعدام، ويواجهون الإعدام الوشيك. تم تطبيق هذه الممارسة إلى حد كبير على الرغم من التزام مملكة البحرين المفترض بتبني المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية لإصلاح قوانينها والدعوات إلى وقف اختياري من قبل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البلاد.

التحالف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام يردد هذه الدعوات أيضاً.

خلال المراجعة الدورية الشاملة في نوفمبر / تشرين الثاني 2022 ، دعت 10 حكومات على الأقل البحرين إلى إعادة فرض تجميد على عقوبة الإعدام، بهدف مراجعة مكانته في القانون البحريني. كما دعت مؤسسات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك البرلمان الأوروبي، الدول الشريكة إلى إنهاء عقوبة الإعدام.

صوتت حكومة البحرين ضد فرض وقف عقوبة الإعدام في ديسمبر 2022 على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

وبالتالي ، بينما نكرر مطالب العائلات، فإننا ندعو أيضًا حكومة البحرين إلى:

- إعادة الوقف الاختياري لاستخدام عقوبة الإعدام بهدف إلغائها بالكامل؛
- تخفيف جميع أحكام الإعدام على الفور؛ و
- النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو الانضمام إليه.

فيما يتعلق بإقامة العدل في قضايا عقوبة الإعدام، ندعو حكومة البحرين إلى:

- ضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان من خلال مراجعة القوانين والممارسات الحالية المتعلقة بعقوبة الإعدام ؛ و
- تعزيز الإجراءات القضائية بهدف ضمان محاكمات عادلة وحقوق المحاكمة العادلة للأفراد الذين يواجهون عقوبة الإعدام.

نناشد حضرتكم أن تضمن أن حكومة البحرين تجري أو تشرف على تحقيقات عادلة ومستقلة تلبي الحد الأدنى من المعايير الدولية، بما في ذلك من خلال ضمان مشاركة محققين مستقلين في مثل هذه التحقيقات أو قيادتها.

المنظمات الموقعة:

- ACAT Germany (Action by Christians for the Abolition of Torture)
- Bahrain Center for Human Rights
- Bahrain Forum for Human Rights
- Colegio de Abogados y Abogadas de Puerto Rico
- ECPM (Ensemble contre la peine de mort)
- Forum Marocain pour la Vérité et la Justice
- German Coalition to Abolish the Death Penalty (GCADP)
- Greater Caribbean for Life
- Gulf Institute for Democracy and Human Rights
- Japan Innocence and Death Penalty Information Center
- Regroupement des Jeunes Africains pour la Démocratie et le Développement Section Togo (REJADD-TOGO)
- SALAM for Democracy and Human Rights (SALAM DHR)
- The Advocates for Human Rights
- The Cornell Center on the Death Penalty Worldwide
- The Sunny Center Foundation
- Witness to Innocence